منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الشراكة بين القطاع العام والخاص ضمن مبادرات خطة العمل الحكومي

تقرير حول مخرجات الفعالية ونتائج الجلسات الحوارية

الاستثمار وريادة الأعمال

الصادرات السلعية والخدمية

السياحة والسياحة العلاجية

الطاقة والمياه

1. مقدمة

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز الأفخم وبحضور الفريق الوزاري في الحكومة عقد منتدى الاستراتيجيات الأردني فعالية "الشراكة بين القطاع العام والخاص ضمن مبادرات خطة العمل الحكومي" يوم السبت 2019/2/9، والتي تضمنت إطلاق عدد من المشاريع والخطط ذات الأولوية التي ستعمل الحكومة عليها خلال الفترة القادمة بالشراكة مع القطاع الخاص، تم توزيعها ضمن أربعة محاور إنتاجية رئيسية تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وهي كل من الاستثمار وريادة الاعمال، الصادرات السلعية والخدمية، السياحة والسياحة العلاجية، الطاقة والمياه.

وتبع الجلسة الافتتاحية جلسات حوارية فرعية ضمن المحاور الأربعة، شارك فيها دولة الدكتور عمر الرزاز والوزراء المعنيين في تنفيذ هذه المشاريع والمبادرات، حيث تمت مناقشة هذه المشاريع والمبادرات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستمعوا لرأي القطاع الخاص والمعنيين من غرف الصناعة والتجارة ومؤسسات المجتمع المدني حول التحديات القائمة وكيفية تجاوزها، وما إذا كان هناك أي مقترحات إضافية تضمن تنفيذ المشاريع والمبادرات لتحقيق الهدف المنشود منها بما يخدم مصلحة جميع الأطراف.

وفي نهاية الجلسات الحوارية تم التوافق على عدد من الخطوات القادمة لمتابعة ما تم التوصل إليه وترجمة خطط العمل على أرض الواقع في أقرب فرصة ممكنة، لينعكس ذلك على تحفيز الاستثمار وحياة المواطنين في القريب العاجل.

وفيما يلي ملخص للنتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الجلسات.

محور الاستثمار وريادة الأعمال:

المبادرة الأولى: تطوير خطة تسويقية لترويج الأردن كمركز إقليمي للتكنولوجيا والخدمات المهنية (Process outsourcing (business

أكد الوزيران مهند شحادة ومثنى غرايبة على أن الأردن لديه الامكانية لأن يصبح مركز إقليمي لتصدير خدمات التكنولوجيا وعمليات الأعمال.

أكد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثنى غرايبة على وجود خطة لتحويل محطات المعرفة في المحافظات إلى حاضنات أعمال. ودعا الوزير شركات القطاع الخاص لدعم هذه الحاضنات واستخدامها كمزودات (outsourcing) لأجزاء من عمليات هذه الشركات. تشغيل هذه المراكز كمراكز اتصال (Call Centers) حيث أن التزود بهذه الخدمات من المحافظات سيكون أقل كلفةً من عمّان.

المبادرة الثانية: التحول لحكومة الكترونية تراعي الشفافية والكفاءة للمستثمرين واحالة تنفيذها للقطاع الخاص

عرض وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثنى غرايبة على القطاع الخاص فرصة الاستفادة من شبكة الـ (National Broadband Network (NBN)) من خلال تشغيلها بالشراكة مع القطاع العام.

أكد مشاركون من القطاع الخاص على ضرورة مراجعة عمليات وإجراءات العمل الحكومي قبل التحول الكلي للحكومة الالكترونية.

المبادرة الثالثة: تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص و إنشاء وحدة لها إطار مؤسسي متخصص بتطوير مشاريع قابلة للتمويل وجاهزة للاستثمار في رئاسة الوزراء

تم التأكيد من قبل المشاركين على ضرورة تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع القطاعات المشمولة به.

أشار المشاركون إلى أهمية توسعة نطاق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كي يشمل مشاريع أخرى غير مشاريع البنية التحتية.

المبادرة الرابعة: إزالة القيود التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الخدمات وتبسيط إجراءات بدء وتسجيل الاستثمارات:

تمت مناقشة فتح سوق العمل الأردني أمام العمالة الأجنبية الماهرة بشرط ألا يضر ذلك في تشغيل الأردنيين.

تمت دعوة كافة الأطراف في القطاع الخاص إلى القيام بإرسال مقترحات للحكومة حول تعديل التشريعات والإجراءات المختلفة بهدف رفع الإنتاجية وتسهيل سير أعمال القطاع الخاص.

المبادرة الخامسة (أ): اعتماد اجراءات زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص لتوفير خدمات الحضانات

ناقشت الوزارات أهمية توفير خدمات حضانات الأطفال، حيث تشير الإحصائيات بأن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل تشهد تراجعاً مستمراً عند سن الثلاثين. لذا، تطلب الوزارات من القطاع الخاص إنشاء الحضانات، تدريب مسجلات في ديوان الخدمة المدنية، وتعيين العاملات في الحضانات. أيّد القطاع الخاص أهمية المبادرة، مشيراً بأنه يجب مكافأة الشركات الملتزمة حالياً في تطبيق المادة 72 من قانون العمل والمتعلقة بإنشاء الحضانات.

المبادرة الخامسة (ب): اعتماد إجراءات لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال إجراء إصلاحات لتقليل وقت وكلف النقل إلى مكان العمل

تخطط وزارة العمل لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال توفير وإنشاء فروع إنتاجية في أماكن مساكنهم وبذلك يتم تقليل وقت وكلف النقل إلى مكان العمل وزيادة نسبة مشاركتهم الاقتصادية في سوق العمل. وشددت الوزارة على دور القطاع الخاص في إنشاء الفروع الإنتاجية وتشغيل العاملات وتطبيق العمل المرن. ومن جهة أخرى، شدد القطاع الخاص على تسهيل تراخيص العمل التجاري المنزلي (Home-Based Businesses).

المبادرة السادسة: برنامج السكن (المرحلة الأولى)

تسعى وزارة الأشغال العامة والإسكان لإطلاق برنامج متكامل مستدام لتيسير وصول ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة لتملك وحدات سكنية ضمن المقدرة الشرائية لهم من خلال استثمار اراضي الخزينة الملائمة وإقامة وحدات سكنية وشقق عليها. وشددت الوزارة على أهمية دور القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشروع بكافة عناصره من خلال علاقة تعاقدية ستعد لهذه الغاية، كما تحدد دور القطاع الخاص ودور المؤسسة الذي يتمثل بتقديم الأرض للمستثمر من القطاع الخاص الإسكاني. حيث سيُطرح المشروع كدعوة استثمارية.

مبادرات محور الاستثمار وريادة الأعمال					
المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
تطوير خطة تسويقية لترويج الأردن كمركز إقليمي للتكنولوجيا والخدمات المهنية (Process outsourcing business)	يوجد لدى الأردن إمكانية لأن يصبح مركزاً إقليمياً لتصدير خدمات التكنولوجيا وعمليات الأعمال. وجود خطة لتحويل محطات المعرفة في المحافظات إلى حاضنات أعمال. ودعا الوزير شركات القطاع الخاص لدعم هذه الحاضنات واستخدامها كمزودات (outsourcing) لأجزاء من عمليات هذه الشركات. تشغيل هذه المراكز كمراكز اتصال (call centers) حيث أن التزود بهذه الخدمات من المحافظات سيكون أقل كلفةً من عمّان.	- إصدار تعليمات فيما يخص الحوافز المقدمة للشركات التي تستثمر في الأردن في مجال التكنولوجيا والخدمات. - اعداد خطة ترويجية لتسويق الأردن كمركز إقليمي. - إعداد خطة عمل لترويج الـ (Business process outsourcing) في المحافظات والاستفادة من حاضنات الأعمال التي سيتم تأسيسها في المحافظات بعد تحويلها من مراكز معرفة إلى حاضنات أعمال.			
التحول لحكومة الكترونية تراعي الشفافية والكفاءة للمستثمرين واحالة تنفيذها للقطاع الخاص	تم عرض فرصة الاستفادة من شبكة الـ (National Broadband network (NBN)) من خلال تشغيلها بالشراكة مع القطاع العام. تم التأكيد على ضرورة مراجعة عمليات وإجراءات العمل الحكومي قبل التحول الكلي للحكومة الالكترونية. وضع إطار لحوكمة المبادرة وتحديد أولويات التنفيذ	- وضع خطة عمل لتشغيل شبكة الـ (National Broadband network (NBN)) بالشراكة مع القطاع العام. - وضع جدول زمني لتسريع عمليات التحول للحكومة الالكترونية. - تحديث استراتيجية التحول الالكتروني الحكومي خلال جدول زمني واضح. - طرح عطاءات للقطاع الخاص لتنفيذ استراتيجية التحول الالكتروني الحكومي. - تحديد الأولويات والتوجه الاستراتيجي وآليات التنفيذ.			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء وحدة لها إطار مؤسسي متخصص بتطوير مشاريع قابلة للتمويل وجاهزة للاستثمار في رئاسة الوزراء	تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع القطاعات المشمولة به. توسعة نطاق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كي يشمل مشاريع أخرى غير مشاريع البنية التحتية.	- القيام بتعديل قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. - إصدار التعليمات الخاصة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كي تشمل مشاريع أخرى غير مشاريع البنية التحتية. - نقل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وزارة المالية إلى رئاسة الوزراء. -			
إزالة القيود التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الخدمات وتبسيط إجراءات بدء وتسجيل الاستثمارات	اتباع سياسة عمل مرنة تسهل دخول العمالة الأجنبية الماهرة بشرط ألا يضر ذلك في تشغيل الأردنيين. دعوة كافة الأطراف في القطاع الخاص إلى القيام بإرسال مقترحات للحكومة حول تعديل التشريعات والإجراءات المختلفة بهدف رفع الإنتاجية وتسهيل سير أعمال القطاع الخاص.	- وضع خطة عمل وجدول زمني لإعادة احياء سوق عمان المالي من خلال إجراءات واضحة لإعادة الثقة فيه وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه. - اعداد إطار تشريعي ينظم ريادة الأعمال والأعمال الناشئة في كافة القطاعات الاقتصادية. - إصدار التعليمات فيما يخص تسهيل وتسريع الإجراءات الحكومية . للمستثمرين الأجانب - جعل سوق العمل الأردني أكثر مرونة من حيث جذب العمالة الأجنبية الماهرة له. - إرسال دعوة لكافة الأطراف في القطاع الخاص إلى القيام بإرسال مقترحات للحكومة حول تعديل التشريعات والإجراءات المختلفة بهدف رفع الإنتاجية وتسهيل سير أعمال القطاع الخاص.			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
المبادرة الخامسة (أ): اعتماد إجراءات زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص لتوفير خدمات الحضانات	توفير خدمات حضانات الأطفال. مكافأة الشركات الملتزمة حالياً في تطبيق المادة 72 من قانون العمل والمتعلقة بإنشاء الحضانات.	- وضع خطة عمل لمتابعة الشركات الخاصة الخاضعة لقانون العمل فيما يخص حضانات الأطفال وإلزامهم بفتح الحضانات بحسب المادة 72. - إصدار التعليمات الخاصة بمكافأة الشركات الملتزمة بإنشاء الحضانات			
المبادرة الخامسة (ب): اعتماد إجراءات زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال إجراء إصلاحات لتقليل وقت وكلف النقل إلى مكان العمل	تمكين المرأة اقتصادياً من خلال توفير وإنشاء فروع إنتاجية في أماكن مساكنهم، بحيث تطبق العمل المرن، وتزيد من فرص مشاركة المرأة في المناطق البعيدة. تسهيل تراخيص العمل التجاري المنزلي (home-based businesses).	- إصدار Expression of Interest من قبل الحكومة لشركات القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع إنتاجية في المناطق البعيدة وربطها بحوافز. - إصدار تعليمات خاصة بتسهيل تراخيص العمل التجاري المنزلي والتقليل من المتطلبات اللازمة لإنشاء الأعمال من المنزل			
برنامج السكن (المرحلة الأولى)	إطلاق برنامج متكامل مستدام لتيسير تملك ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة وحدات سكنية ضمن المقدرة الشرائية لهم من خلال استثمار اراضي الخزينة الملائمة وإقامة وحدات سكنية وشقق عليها	- طرح دعوة استثمارية لتمويل وتنفيذ مشروع "سكن" بكافة عناصره من خلال علاقة تعاقدية ستعد لهذه الغاية - تطبيق مشروع سكن 1 المفرق ومشروع سكن 2 معان - تطبيق مشروع سكن 3 حسبان /ناعور - تطبيق مشروع سكن 4 العقبة			

محور الصادرات السلعية والخدمية:

المبادرة الأولى: تأسيس مجالس إنتاجية لتعزيز صادرات الخدمات في المجالات المستهدفة: الاعمال والخدمات المهنية وخدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية وخدمات السياحة والصناعات الإبداعية وتكنولوجيا المعلومات والهندسة والانشاءات والزراعة.

تجري وزارة الصناعة والتجارة العمل على التنسيق بين نقابة المهندسين ونقابة مقاولي الإنشاءات وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن ومنتدى الأعمال الهندسي لتفعيل دور الملحقيات في السفارات الأردنية لتعزيز الصادرات والشراكة بين القطاع العام والخاص. وفي هذا السياق، شارك القطاع الخاص العديد من المقترحات ومنها:

- إعادة النظر في عملية تصنيف المقاولين، واعتماد تصنيف الشركات الاستشارية، وتشجيع الاندماج فيما بين شركات المقاولة.
- تشكيل هيئة او جهة لتنسيق تسويق قطاع شركات الانشاءات والشركات الاستشارية الهندسية.
- ضرورة إعادة النظر في عملية تصنيف الاستشاريين وفق نظام نقاط واضح ودقيق.

أشار القطاع الخاص إلى ضعف عمليات تدريب المهندسين، مما يستوجب على المجالس الإنتاجية المقترحة إلزام شركات المقاولات والشركات الهندسية بتوفير فرصة تدريب لمهندس واحد على الأقل في كل مشروع، بالإضافة إلى تطوير التعليم والتدريب والذي يعد من أهم أدوات رفع تنافسية الاردن في المجالات الخدمية والسلعية.

ومن ناحية أخرى، اقترح القطاع الخاص استحداث منصة الكترونية تضطلع بدور عرض جميع فرص العطاءات في الدول المختلفة على المستوى الإقليمي والعالمي، وأكد ضرورة العمل على تطوير بيانات سوق العمل لتوفيرها بالشكل اللازم وبصورة مستدامة.

اقترح القطاع الخاص أيضاً تطوير مبادرات لتخفيض كلف الإنتاج وخاصة في مجال كلف الطاقة، من خلال السماح للقطاع الصناعي بالاستفادة من خيار الانتاج الذاتي للطاقة المتجددة.

المبادرة الثانية: إنشاء برنامج يوفر التمويل والضمانات والتأمين لتحفيز الشركات الاردنية لزيادة صادراتها.

أعلن البنك المركزي عن تقديم سلفة بقيمة 100 مليون دينار للشركة الأردنية لضمان القروض بسعر فائدة 2% لمدة 10 سنوات. سيتم استثمار السلفة في السندات الحكومية والاحتفاظ بفرق العائد لدعم برنامج ضمان ائتمان الصادرات التي تديره الشركة. وشدد البنك المركزي على أهمية تعاون القطاع الخاص مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وتوسعة قاعدة عملاءه خارج المملكة، وتطوير صادراته من خلال تطوير إدارة ائتمان الصادرات.

شدد القطاع الخاص على أهمية إقرار نظام شراء موحد وذلك لتيسير أعمال الشركات وشركة ضمان القروض، ومعالجة كلف الاقتراض المرتفعة من خلال مساهمة البنك المركزي في تقديم الضمانات والتمويل لشركات قطاع المقاولات والهندسة لدى حصولها على مشاريع خارج وداخل المملكة.

المبادرة الثالثة: تطوير خطة للدور الاقتصادي الذي يجب أن يلعبه الاردن في اعادة اعمار العراق وتحقيق الاستقرار في سوريا

تم اعداد خطة عمل من قبل وزارة الصناعة والتجارة لتعظيم الدور الاردني في اعادة اعمار العراق من خلال اربعة محاور هي تحديد مدى جاهزية القطاع الخاص والبنية التحتية في الاردن، تعظيم الاستجابة للزيادة المستقبلية في حجم الطلب، تعظيم الاستفادة من الطلب الحالي، الترويج وتعزيز المشاركة في المعارض فعاليات اعادة اعمار المناطق المتضررة.

أكد القطاع الخاص ضرورة التحوط ضد مخاطر عدم التزام الاطراف الخارجية بالاشتراطات التعاقدية والتحوط ضد مخاطر عدم الدفع سواء كانت سياسية او تجارية. ومن الواجب تحفيز الشركات الهندسية في العمل بصورة تشاركية للاستفادة من الفرص المتاحة، خاصةً بالنسبة لقطاع الانشاءات الأردني في السوق العراقي خلال المرحلة القادمة. لذا، شدد القطاع الخاص على أهمية اتخاذ ما يمكن من اجراءات بصورة عاجلة للاستعداد للأعمال الانشائية التي يتوقع أن تكون بمبالغ كبيرة، خاصةً في مجال بناء الائتلافات مع ضرورة مساعدة وزارة الاشغال العامة والاسكان المقاولين في عملية بناء الائتلافات.

المبادرة الرابعة: السماح بدخول العمالة الأجنبية ذات المهارات العالية في قطاعات التصدير الرئيسية

تعمل وزارة العمل على تحديد قطاعات التصدير الرئيسية والمهارات العالية، وذلك من خلال تحضير سلسلة الإجراءات التنفيذية المطلوبة (خارطة طريق) التي ستحدد آلية العمل. لضمان نجاح المبادرة، ستعد وزارة العمل خطة متابعة لتنفيذ المبادرة وتقييم أثرها. ودعت الوزارة القطاع الخاص لمساعدتها في تحديد القطاعات والمهن التي سيتم تطبيق المبادرة من خلالها.

مبادرات محور الصادرات السلعية والخدمية				
المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
تأسيس مجالس إنتاجية لتعزيز صادرات الخدمات في المجالات المستهدفة: الاعمال والخدمات المهنية وخدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحية وخدمات السياحة والصناعات الإبداعية وتكنولوجيا المعلومات والهندسة والانشاءات والزراعة.	التنسيق بين نقابة المهندسين ونقابة مقاولي الإنشاءات وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن ومنتدى الأعمال الهندسي لتفعيل دور الملحقيات في السفارات الأردنية لتعزيز الصادرات والشراكة بين القطاعين العام والخاص. تطوير عمليات تدريب المهندسين تطوير بيانات سوق العمل لتوفيرها بالشكل اللازم وبصورة مستدامة.	- إعادة النظر في عملية تصنيف المقاولين، واعتماد تصنيف الشركات الاستشارية، وتشجيع الاندماج فيما بين شركات المقاولة. - تشكيل هيئة أو جهة لتنسيق تسويق قطاع شركات الانشاءات والشركات الاستشارية الهندسية. - إعادة النظر في عملية تصنيف الاستشاريين وفق نظام نقاط واضح ودقيق. - على المجالس الإنتاجية المقترحة إلزام شركات المقاولات والشركات الهندسية بتوفير فرصة تدريب لمهندس واحد على الأقل في كل مشروع، بالإضافة إلى وضع خطة لتطوير التعليم والتدريب والذي يعد من أهم أدوات رفع تنافسية الاردن في المجالات الخدمية والسلعية. - استحداث منصة الكترونية لمتابعة وعرض جميع فرص العطاءات في الدول المختلفة على المستوى الإقليمي والعالمي			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
إنشاء برنامج يوفر التمويل والضمانات والتأمين لتحفيز الشركات الاردنية لزيادة صادراتها.	تعاون القطاع الخاص مع الشركة الأردنية لضمان القروض، وتوسعة قاعدة عملاءه خارج المملكة، وتطوير صادراته من خلال تطوير إدارة ائتمان الصادرات. تيسير أعمال الشركات وشركة ضمان القروض، ومعالجة كلف الاقتراض المرتفعة من خلال مساهمة البنك المركزي في تقديم الضمانات والتمويل لشركات قطاع المقاولات والهندسة لدى حصولها على مشاريع خارج وداخل المملكة.	- إنشاء تعليمات محددة تبين للمستثمر شروط التعاون بين الشركة والقطاع الخاص. - تحديد مدى شمولية قواعد بيانات عملاء الشركات الأردنية خارج المملكة. - إقرار نظام شراء موحد			
تطوير خطة للدور الاقتصادي الذي يجب أن يلعبه الاردن في اعادة اعمار العراق وتحقيق الاستقرار في سوريا	التحوط ضد مخاطر عدم التزام الاطراف الخارجية بالاشتراطات التعاقدية والتحوط ضد مخاطر عدم الدفع سواء كانت سياسية او تجارية. تحفيز الشركات الهندسية في العمل بصورة تشاركية للاستفادة من الفرص المتاحة، خاصةً بالنسبة لقطاع الانشاءات الأردني في السوق العراقي خلال المرحلة القادمة.	- نص استراتيجية شبكات حماية (Safety Nets) للمستثمر الأردني وصادراته خلال جدول زمني محدد. - اتخاذ ما يمكن من اجراءات بصورة عاجلة للاستعداد للأعمال الانشائية التي يتوقع أن تكون بمبالغ كبيرة، خاصةً في مجال بناء الائتلافات مع ضرورة مساعدة وزارة الاشغال العامة والاسكان المقاولين في عملية بناء الائتلافات.			
السماح بدخول العمالة الأجنبية ذات المهارات العالية في قطاعات التصدير الرئيسية	تحديد قطاعات التصدير الرئيسية والمهارات العالية	- تحضير سلسلة الإجراءات التنفيذية المطلوبة (خارطة طريق) التي ستحدد آلية العمل. - إعداد خطة متابعة لتنفيذ المبادرة وتقييم أثرها. - إنشاء منصة حوار بين وزارة العمل والقطاع الخاص للتعاون في تحديد القطاعات والمهن التي سيتم تطبيق المبادرة من خلالها.			

محور السياحة والسياحة العلاجية:

المبادرة الأولى: تفعيل هيئة السياحة العلاجية الأردنية:

تأسيس وحدة في هيئة تنشيط السياحة لغايات التنسيق والترتيب لتكون هذه الوحدة وحدة مرجعية لكل الشؤون المتعلقة في السياحة العلاجية. حيث تم التأكيد على ان تكون وحدة تتبع هيئة تنشيط السياحة في هيكلها التنظيمي بدلاً من هيئة وذلك لعدم إضافة مكون جديد للجسم الحكومي يزيد من الأعباء والتكاليف.

تعمل هذه الوحدة تحت اشراف لجنة تشمل في عضويتها كل من: وزير السياحة ووزير الداخلية ووزير الصحة ووزير النقل وممثل عن الملكية الأردنية وجمعية الفنادق الأردنية وجمعية المستشفيات والخدمات الطبية وممثل عن الأطباء.

تشكل هذه الوحدة حلقة وصل موحدة لجميع الجهات المرجعية التي يرتبط عملها في مجال السياحة العلاجية سواء من ناحية تنظيمية في القطاع العام أو من ناحية خدمية في القطاع الخاص.

المبادرة الثانية: انشاء حزم متكاملة لخدمات السياحة العلاجية (من الباب إلى الباب)، تشمل خدمات النقل، والإقامة، والتأشيرة، والتدخل الطبي والمتابعة اللاحقة للاستشفاء:

نظراً لعدم تنظيم مسارات ورحلات السياح القادمين للعلاج، وعدم التمكن من استقطابهم للمرات القادمة بسبب ما قد يتعرضون له من سوء تنظيم أو بعض أشكال التجاوز والاستغلال، ونظراً للحاجة لتحقيق القدرة على استدامة هذا النوع من السياح تم الاتفاق على إطلاق حزم متكاملة للسياحة العلاجية ويتم فيها تحديد:

أ- المدد الزمنية منذ دخول السائح وحتى خروجه.

ب- الأسعار والكلف للمعالجات الطبية بالإضافة للكلف الأخرى.

ج-قوائم بالأطباء المعتمدين والمستشفيات المعتمدة.

د-عقد اتفاقيات مع شركات التأمين للتأمين على السياح القادمين للعلاج.

هـ-إطلاق خدمات نقل متخصص بالسياحة العلاجية.

المبادرة الثالثة: استحداث تصنيف موحد لتأشيرة السياحة العلاجية:

أكدت وزارة الداخلية على وجود نموذج الكتروني موحد لتأشيرات السياحة العلاجية، بإمكان السائح تعبئة كامل معلوماته فيه بحيث يسهل عملية التدقيق الأمني لتسهيل دخول المرضى للأردن بدون أي معوقات.

أكدت وزارة الداخلية على ضرورة إلزام شركات الطيران التي تقل المسافرين للأردن بتعبئة كامل النموذج كي لا يتم اعادتهم او إعاقة دخولهم لأراضي المملكة.

أكدت وزارة الداخلية على التزامها بمدة زمنية محددة للتدقيق الأمني والبت في منح تأشيرة السياحة العلاجية خلال فترة تتراوح من 48 ساعة إلى 72 ساعة.

المبادرة الرابعة: حملات ترويجية للأردن كوجهة للسياحة العلاجية:

تعزيز التعاون بين هيئة تنشيط السياحة والقطاع الخاص في البناء على المبادرات الثلاث السابقة وإطلاق الحملات الترويجية.

ستقوم هيئة تنشيط السياحة ببناء قاعدة بيانات باستخدام وسائل "الذكاء الاصطناعي" و "التعلم الآلي" (Artificial intelligence and machine learning) وذلك لمعرفة السياح المحتملين الذين سيتخذون الأردن كوجهة للسياحة العلاجية لاستهدافهم بالحملات الترويجية للأردن.

توظيف سفارات الأردن في الخارج للتواصل مع أصحاب القرار في الدول المختلفة لتوجيه مواطنيها للعلاج في الأردن.

العمل على استقطاب الكفاءات الطبية الأردنية العاملة في الخارج وتحفيزها للقدوم والعمل في القطاع الطبي الأردني، من خلال مراجعة شروط إجازة عملهم في الأردن وامتحان البورد وغيرها من أمور الاعتماد اللازمة لمزاولة مهنة الطبيب.

مبادرات محور السياحة والسياحة العلاجية					
المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
تعزيز دور وحدة السياحة العلاجية ضمن هيئة تنشيط السياحة.	تعزيز دور وحدة السياحة العلاجية في هيئة تنشيط السياحة لغايات التنسيق والترتيب للسياحة العلاجية، وعلى أن تكون هذه الوحدة مرجعية لكل الشؤون المتعلقة في السياحة العلاجية. عمل هذه الوحدة تحت اشراف لجنة تشمل عضويتها كل من: وزير السياحة ووزير الداخلية ووزير الصحة ووزير النقل وممثل عن الملكية الأردنية وجمعية الفنادق الأردنية وجمعية المستشفيات والخدمات الطبية وممثل عن الأطباء. تشكل هذه الوحدة حلقة وصل موحدة لجميع الجهات المرجعية التي يرتبط عملها في مجال السياحة العلاجية سواء من ناحية تنظيمية في القطاع العام أو من ناحية خدمية في القطاع الخاص.	- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للسياحة العلاجية 2018-2022 بكافة مخرجاتها وأهدافها، ضمن جدول زمني واضح وبمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص. - وضع خطة عمل تنسيق عمل الجهات المعنية ضمن وحدة السياحة العلاجية في هيئة تنشيط السياحة.			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
انشاء حزم متكاملة لخدمات السياحة العلاجية (من الباب إلى الباب)، تشمل خدمات النقل، والإقامة، والتأشيرة، والتدخل الطبي والمتابعة اللاحقة للاستشفاء	إطلاق حزم متكاملة للسياحة العلاجية ويتم فيها تحديد: ✓ المدد الزمنية منذ دخول السائح وحتى خروجه. ✓ الأسعار والكلف للمعالجات الطبية بالإضافة للكلف الأخرى. ✓ قوائم بالأطباء المعتمدين والمستشفيات المعتمدة. تغطية الجانب التأميني للسائحين للأغراض العلاجية وتأمين خدمات نقل متخصصة للسياحة العلاجية التسهيل على المرضى عمليات تنقلهم ومواعيدهم الطبية وأماكن الزيارة والسياحة في المملكة، من خلال تطبيق الكتروني	- العمل على Code of Ethicsللمستشفيات والقطاع الطبي الخاص، وذلك لضبط التجاوزات او اشكال الاستغلال التي قد يتعرض لها السياح القادمين للعلاج من قبل بعض القطاعات الطبية. - وضع خطة لتسويق المناطق السياحية الأخرى والاستجمامية ضمن حزم السياحة العلاجية. - العمل على دعم صندوق تنشيط السياحة مالياً بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال المسؤولية المجتمعية، والعمل على فصل الصندوق عن وزارة المالية ليتمتع بالاستقلالية الكافية لتنمية موارده واستدامتها بحيث يمتلك قدرة أكبر على الانفاق على الحملات الترويجية للسياحة في الأردن. - تنظيم اتفاقيات مع شركات التأمين للتأمين على السائحين علاجياً. - إطلاق خدمات نقل متخصص بالسياحة العلاجية. - إطلاق منصة الكترونية (تطبيق الكتروني) يسهل على المرضى عمليات تنقلهم ومواعيدهم الطبية وأماكن الزيارة والسياحة في المملكة، يساعد هذا التطبيق ويرشد السياح في رحلتهم داخل المملكة.			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
استحداث تصنيف موحد لتأشيرة السياحة العلاجية	ضرورة إلزام شركات الطيران التي تقل المسافرين للأردن بتعبئة كامل النموذج لكيلا يتم اعادتهم او إعاقة دخولهم لأراضي المملكة. أكدت وزارة الداخلية على التزامها بمدة زمنية محددة للتدقيق الأمني والبت في منح تأشيرة السياحة العلاجية خلال فترة تتراوح من 48 ساعة إلى 72 ساعة.	- التأكيد على شركات الطيران ومراجعة نماذج التأشيرة الالكترونية بحيث أن تصل لوزارة الداخلية من دون نقص في البيانات.			
حملات ترويجية للأردن كوجهة للسياحة العلاجية	تعزيز التعاون بين هيئة تنشيط السياحة والقطاع الخاص في البناء على المبادرات الثلاث السابقة وإطلاق الحملات الترويجية. قيام هيئة تنشيط السياحة ببناء قاعدة بيانات باستخدام وسائل "الذكاء الاصطناعي" و "التعلم الآلي" (Artificial intelligence and machine learning) وذلك لمعرفة السياح المحتملين الذين سيتخذون الأردن كوجهة للسياحة العلاجية لاستهدافهم بالحملات الترويجية للأردن. توظيف سفارات الأردن في الخارج للتواصل مع أصحاب القرار في الدول المستهدفة لتوجيه مواطنيهم للعلاج في الأردن. العمل على استقطاب الكفاءات الطبية الأردنية العاملة في الخارج وتحفيزها للقدوم والعمل في القطاع الطبي الأردني، من خلال مراجعة شروط إجازة عملهم في الأردن وامتحان البورد وغيرها من أمور الاعتماد اللازمة لمزاولة مهنة الطبيب.	- تشكيل لجنة مشتركة بين جمعية المستشفيات الخاصة وجمعية وكلاء السياحة والسفر والشركات المتخصصة بترويج السياحة العلاجية بالشراكة مع هيئة تنشيط السياحة لتصميم الحملات الترويجية. - وضع خطة عمل واضحة ومحددة لاستقطاب الأطباء الأردنيين في الخارج وتذليل العقبات التي تقف أمامهم لممارسة مهنة الطب في القطاعات الطبية الأردنية. - وضع خطة واضحة بالتعاون ما بين هيئة تنشيط السياحة ووزارة الخارجية لإطلاق حملات تسويقية تتولاها السفارات الأردنية بالخارج لاستقطاب السياح للأردن.			

محور الطاقة والمياه:

المبادرة الأولى: التوسع في الاستفادة من الثروات المعدنية في الأردن:

ناقش القطاع الخاص أهمية تعدين الصخر الزيتي والذي يساهم في تنويع خليط الطاقة، حيث طالب ممثلي شركات الإسمنت في حقوق تعدينه. وكانت الوزارة مرحبة بالفكرة وأعلنت أنها تنوي أن تباشر في دراسة هذا الموضوع وإعطاء القطاع الخاص دور في استخراجه.

اقترح القطاع الخاص تشجيع شركات الإسمنت على استخدام الRDF (الوقود المستخلص من النفايات) في أفران الإسمنت وذلك لتجنب استهلاك مخزون الأردن من مصادر الوقود الأحفوري. وأكدت الوزارة أهمية الRDF ، بشرط العمل على دراسات مبدئية للجدوى المالية والتقنية والاقتصادية (Pre-Feasibility Studies) قبل اعتماده.

يعد الذهب والسليكا من أهم المصادر التي لم يتم استغلالها بكفاءة عالية، حيث يقدر مخزون السليكا بـ 12 مليار طن ولم يتم استغلالها في تصنيع الزجاج. بناء على ذلك، أكدت الوزارة أنها تعمل على حزم استثمارية مبنية على مذكرات تفاهم لإتاحة المجال للقطاع الخاص في الاستثمار في تلك الثروات. ستتضمن المذكرات تحديد عائدات ((Royalties تساهم في تقليل أعباء المواطن الأردني.

المبادرة الثانية: التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة ضمن محددات النظام الكهربائي:

أعلنت وزارة الطاقة أنها تعمل على دراسات تقييمية لتخزين الطاقة بواسطة ضخ المياه (Pumped Storage)، حيث تم طرح عطاءات مبدئية Expression of Interest (EoI) لوادي الموجب، وتجري الوزارة أعمالها لعرض (EoI) لكل من سد الملك طلال وسد العرب. حيث أبدى القطاع الخاص اهتمامه ورغبته في المشاركة.

أعلنت وزارة الطاقة أنه يوجد عطاء تحت التقييم لمشاريع التخزين بواسطة البطاريات والتي ستعطي مؤشرات حول أسعار التكنولوجيا اللازمة للتطبيق. أشار القطاع الخاص أن نجاح هذه المبادرة يبرز في كفاءة التكنولوجيا المستخدمة، خصوصاً أن التكنولوجيا الحديثة كالعداد الذكي يعمل على تقليل خسائر الإنتاج. أبدى البعض من القطاع اهتمامه شرط أن يكون له دور حقيقي في توسعة/تطوير الشبكة (Grid)، وذلك رداً على قرار الوزارة الإيقاف المؤقت لمشاريع الطاقة المتجددة لما يتجاوز قدرته التوليدية 1 ميغا واط.

المبادرة الثالثة: تنويع مصادر الطاقة المحلية وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة الكلي:

لتنويع خليط الطاقة، أعلنت الوزارة عن مخطط حول إنشاء محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية المركزة (Concentrated Solar Power)، وحرق النفايات (Incinerators)، وانتاج الهيدروجين، بالإضافة الطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الشمسية والرياح. بالرغم من تشجيع القطاع الخاص للمبادرة، حذر الحضور من الأضرار البيئية والصحية والاجتماعية الناتجة عن محارق النفايات: هذه المشاريع تحتاج تمويل عالٍ، ولن يتم أي تمويل بنجاح في حال فشل المشاريع في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على الأردن (Environmental and Social Impact Assessment [ESIA]).

المبادرة الرابعة: تشجيع القطاع المنزلي والتجاري والصناعي لاستخدام الغاز الطبيعي:

من أهم استراتيجيات تحسين كفاءة توزيع الطاقة هي التوصيل المباشر للغاز الطبيعي للمنازل، وذلك لتقليص استهلاك الوقود الثقيل (Heavy Fuel) وغاز البترول المسال (LPG). حيث أعلنت الوزارة أنه سيتم إطلاق مشروع تجريبي من هذا النوع في العقبة، وفي حال نجاحه، ستباشر في التطبيق في عمان والزرقاء، المحافظتين الأكثر جدوى بحسب دراسة الوزارة. وشددت الوزارة على دور القطاع الخاص في هذه المبادرة، خصوصا في تطوير البنية التحتية لشبكات توزيع الغاز الطبيعي في المدن الرئيسية، آملة أن تلقى دعماً مادياً من القطاع الخاص تحت مظلة برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility [CSR]).

المبادرة الخامسة: حل تحدي دعم الكهرباء للقطاع المنزلي وخاصة ذوي الدخل المحدود:

تهدف هذه المبادرة إلى دعم ذوي الدخل المحدود مع تقليص أعباء الدعم البيني (Cross-Subsidies) على المستهلكين الخاضعين للشرائح العليا. ويصبح ذلك ممكناً إذا أتيحت الفرصة للمنازل التي يقل استهلاكها عن 300 ميغاواط في انتاج طاقتها بشكل مستقل باستخدام أنظمة طاقة شمسية. شدد القطاع الخاص مجدداً على أهمية إنشاء أنظمة تعمل على العدادات الذكية (Smart Metering Systems) لتقليص الفاقد من توزيع الطاقة، والوصول إلى المستهلكين المحتاجين لنظام الطاقة الشمسية المقترح، وتقليل نسبة السرقة.

مبادرات أخرى: تعاون وزارتي الطاقة والمياه في إطلاق مشروع تحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية (للتحلية والضخ)، ويتم إحالته على القطاع الخاص

مبادرات محور الطاقة					
المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
التوسع في الاستفادة من الثروات المعدنية في الأردن	إعطاء القطاع الخاص حقوق تعدين الصخر الزيتي. تحفيز قطاع الإسمنت لاستخدام الRDF في أفران الإسمنت. استغلال السيليكا في تصنيع الزجاج.	- دراسة الجدوى الاقتصادية (Cost-Benefit Analysis) للاستخراج، وذلك لتحديد نسبة عادلة للعائدات الحكومية (Royalties)، والسعي لتأمين التمويل لهذا النوع من الدراسات. - تنفيذ دراسات مبدئية (Pre-Feasibility Studies) لتقييم الأثر البيئي للRDF، ومعرفة الكلف والعائدات على القطاعين في حال اعتماد الRDF. - عرض حزم استثمارية تدعو المستثمرين إلى إنشاء مصانع زجاج أردنية بدلاً من تصدير الرمال لدول أخرى. - تحضير مذكرات تفاهم (MOU) لتحديد عائدات (Royalties) تساهم في تقليل أعباء المواطن الأردني.			
التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة ضمن محددات النظام الكهربائي	إنشاء محطات تخزين الطاقة بواسطة ضخ المياه (Pumped Storage). إطلاق مشاريع تخزين الطاقة بواسطة البطاريات.	- البحث في إمكانية استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه، وتجهيز وطرح الـ EoI لسد الملك طلال وسد العرب. - وضع جدول زمني لإنهاء التقييم لمشاريع التخزين بواسطة البطاريات والتي ستعطي مؤشرات حول أسعار التكنولوجيا اللازمة للتطبيق. بناء على التقييم، وطرح العطاءات لتلك الغاية.			

المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
تنويع مصادر الطاقة المحلية وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة الكلي	إنشاء محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية المركزة (Concentrated Solar Power)، وحرق النفايات (Incinerators)، وانتاج الهيدروجين، بالإضافة الطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الشمسية والرياح.	- إعداد دراسة تقييمية للأثر البيئي والاجتماعي على الأردن (Environmental and Social Impact Assessment [[[ESIA]) اللازم، مع التركيز على مشروع حرق النفايات. - إجراء دراسة جدوى اقتصادية مفصلة لمشاريع ذات كلف مرتفعة كالـ CSP والطاقة الحرارية الجوفية. - وضع قائمة بحوافز مالية وتشريعية لشركات الطاقة الشمسية والرياح للمساهمة في التنويع، مع التركيز على تقليص مخاطر الاستثمار (Policy and Financial De-Risking Strategies)، والعمل على تفعيلها ضمن جدول زمني محدد.			
تشجيع القطاع المنزلي والتجاري والصناعي لاستخدام الغاز الطبيعي	استبدال الوقود الثقيل وغاز البترول المسال بالغاز الطبيعي. توصيل مباشر للغاز الطبيعي إلى المنازل والفنادق وغيرها.	- كون الوزارة قد أنهت بعض دراسات الجدوى، يجب طرح العطاءات على الشركات الاستشارية الهندسية لتصميم شبكة الأنابيب التي ستزود المنازل والفنادق وغيرها بالغاز الطبيعي، ابتداءً من محافظة العقبة، ومن ثم محافظتي عمان والزرقاء. - تحفيز القطاع الخاص، الهندسي وغيره، في تقديم الدعم المالي لهذا المشروع تحت مظلة الـ CSR. - إصدار تعليمات محددة فيما يخص تأسيس شركات متخصصة بتأمين إمدادات الغاز للمصانع خلال فترة زمنية محددة			
حل تحدي دعم الكهرباء للقطاع المنزلي وخاصة ذوي الدخل المحدود	دعم ذوي الدخل المحدود من خلال أنظمة إنتاج مستقلة تعمل على الطاقة الشمسية. تقليص أعباء الدعم البيني (Cross-Subsidies) على المستهلكين الخاضعين للشرائح العليا والشركات والمصانع.	- وضع جدول زمني لتزويد المنازل التي يقل استهلاكها عن 300 ك.و.س بأنظمة طاقة شمسية. - إدخال نظام العدادات الذكية (Smart Meters) على الشبكة لضمان دقة استثناء أو إخضاع المستهلكين للدعم الناتج عن هذه المبادرة خلال جدول زمني محدد.			

مبادرات محور المياه					
المبادرة	ما تم الاتفاق عليه خلال الجلسة	الخطوات القادمة	المدد الزمنية	الكلف المتوقعة	الجهات المنفذة
مشروع الناقل الوطني	إنشاء محطة تحلية للمياه	- دراسة جدوى لاستخدام الطاقة الشمسية في عملية التحلية. - طرح Expressions of Interest لشركات القطاع الخاص لإنشاء محطة لتحلية المياه.			
توسعة محطة خربة السمراء	توسعة محطة خربة السمراء على شكل BOT، واستغلالها في انتاج الطاقة لتوزيع الكهرباء للمناطق المجاورة.	- تحديد الخيارات المتاحة لدمج الطاقة في المحطة - طرح Expressions of Interest لشركات القطاع الخاص لتوقيع عقود BOT توسعة محطة خربة السمراء واستغلالها في انتاج الطاقة لتوزيع الكهرباء للمناطق المجاورة.			
نقل محطة عين غزال إلى منطقة الغباوي	نقل محطة عين غزال إلى منطقة الغباوي لتقليل الأثر البيئي والاجتماعي على السكان بسبب الروائح الكريهة والازدحام المروري.	- طرح Expressions of Interest لشركات القطاع الخاص لنقل محطة عين غزال إلى منطقة الغباوي.			
تقليل الفاقد من عمليات توزيع المياه	مشاريع BOT تعمل على تقليل الفاقد من عمليات توزيع المياه.	- طرح Expressions of Interest لشركات القطاع الخاص لتوقيع عقود BOT لتقليل الفاقد من عمليات توزيع المياه.			
حفر آبار بعمق 700-1000م لاستخراج وتحلية المياه الجوفية	تنظيم عملية حفر آبار بعمق 700-1000م لاستخراج وتحلية المياه الجوفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية.	- طرح Expressions of Interest لشركات القطاع الخاص لحفر آبار بعمق 700-1000م لاستخراج وتحلية المياه الجوفية.			

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+ فاكس: ٦٣٧٦ ٦٥٦١ ٦٢٩+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF